داعش: مشروع أمريكي صهيوني لتقسيم العراق إلى دويلات تطرف وتخلف

أ. د. عامر حسن فياض*
أكاديمي وباحث من العراق

* عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

قال النفري، محمد عبد الجبار «**كلما اتسعت الرؤية ضاقت العبارة**» **فكلما امعنا العقل عميقاً في حال البلاد، زاد ادراكنا وأصبح أكثر وضوحاً، ويمكن أن نكتفي في هذه المقدمة بعبارات قصيرة تحتضن كلمات صغيرة، وتنطلق من رؤية كبيرة لفاجعة مريرة، تتلخص بالأسئلة الآتية: (ما الذي يحصل في العراق؟ وما الاسباب؟ وما العلاج؟ وما الحل؟).**

إن الذي يحصل في العراق هو صراع ما بين مشروع دولة وطني عراقي قوامه مؤسسات سياسية دستورية (مجلس نواب ـ حكومة ـ رئاسة جمهورية ـ قضاء ـ جيش وقوات أمنية)، ينبغي أن يكون مدعوماً شعبياً، ومشروع ما قبل الدولة قوامه (جماعات ارهابية فاشية متأسلمة)، عنوانها الرئيس تنظيم القاعدة ومشتقاته (داعش والنقشبندية والاخوان المسلمين ـ حماس العراق ـ شورى المجاهدين ـ جيش محمد. . . الخ) وتوابعها من الفاشيين الجدد بقايا النظام السابق.

إما الاسباب الأم لما يحصل فأنها سياسية بجدارة وامتياز، عبرت عن نفسها بتشوهات ومزالق رافقت عملية التحول في العراق منذ عام 2003، حتى يومنا كان صناعها ساسة (الصدفة)، الذين يحسنون التناحر والتنابذ متناسين التنافس ويجيدون الانفعال غافلين التفاعل، ويستحضرون الحدة مغيبين المرونة فيما بينهم، حتى حصلت الصدمة بأحداث الموصل، التي لم تكن

سبباً بل نتيجة لأسباب سياسية ذكرنا عناوينها وكفى لأن (من يزرع الريح يحصد الزوابع).

هذا البلد حليف المأساة والألم منذ عصور قديمة، إذ قامت ممالكة واحدة على انقاض الأخرى

هذا البلد حليف المأساة والألم منذ عصور قديمة، إذ قامت ممالكة واحدة على انقاض الأخرى، حتى احالته إلى ساحة صراع دائم استوعب كل مساحة التاريخ ومفاصله، هكذا كان العراق في عصوره الماضية، إما القرن الماضي فلم يكن بأحسن حال مما سبقه، فمن الاحتلال العثماني وويلاته التي تركت ندوباً غائرة في ذاكرته باحثاً عن هويته المبعثرة، الأمر الذي حال دون تكامل تنوعاته المجتمعية، إلى الاحتلال والانتداب البريطاني، ثم مشروع بناء الدولة الحديثة المليئة بالثورات والانقلابات والانتفاضات والعنف المستمر، حتى اصطبغ تاريخه بالدم وعلت فيه صرخات الألم، وصولاً إلى جريمة العصر التي ترتكب اليوم بحق العراق وأهله، على يد اصحاب مشروع ما قبل الدولة الارهابي الفاشي المتأسلم.

أولاً: ما المطلوب للعلاج؟

المطلوب للعلاج وليس للحل، لأن الحل طويل ومتشعب، إذا اشترطناه لزوال الصدمة واستئصال الزوبعة، فلا الصدمة تزول ولا الزوبعة تستأصل، إما العلاج فأنه ممكن بشرط توافر المبضع، والأخير لا يمكن أن يكون إلا الجيش والقوات الأمنية، التي تتولى مهمة التدبير العسكري القادر لوحده على زوال الصدمة واستئصال الزوبعة.

وعندما نعطي الأولوية في العلاج للتدبير العسكري حالياً، لا يعني أننا نريد أن نتبنى الحل العسكري، لأن كلمة الحل كما قلنا لم تأتي بعد، وأن انشغالنا الحالي بالعلاج وليس بالحل، أما التدابير الأخرى المصاحبة للتدبير العسكري، فأنها لا تحتاج إلى صناعة محلية جديدة أو إلى جلب تدابير مستوردة اقليمياً ودولياً، بل هي تدابير سياسية عراقية بعضها جاهزة، وينبغي تفعيلها بلا تأخير وبلا تباطؤ، ومنها خطاب اعلامي عراقي موحد وخطاب دبلوماسي عراقي موحد، وتلك هي التدابير السياسية المطلوبة للعلاج بقيادة التدبير العسكري.

عندها أن لم يكن مشروع الدولة منتصراً لأن انتصاره قرين بوجود الحل، فأن

مشروع ما قبل الدولة سيكون منهزماً، وهذا هو المطلوب للعلاج بزوال الصدمة واستئصال زوبعة المشروع الارهابي الفاشي المتأسلم.

إما الحل فهو حل سياسي بأمتياز، وصولاً إلى عراق الدولة الديمقراطية المدنية العادلة المسلحة بالقانون والمحمية بالجيش والقوات الأمنية، في هذه المقدمة قدمنا عناوين برقية سريعة وخطوط عامة، عسى أن يتلمس القارئ مضامين متونها تحت العناوين اللاحقة في ورقتنا هذه.

ثانياً: الارهاب والديمقراطية

اصابت الباحثة الأميركية الجنسية الالمانية الأصل (حنا ارندت) عندما ربطت العنف بالشر، ووصفته بـ (التفاهة) عندما كتبت عن (تفاهة الشر banality of evils)[1]؟، فماذا نصف نحن اليوم أبشع صور الشر واقسى ضروب العنف المتمثل بالإرهاب والارهابين، إن الارهاب سلوك مدمر، وعمل تآمري تتأتى أوامره من قمة أمراء القتل السرية إلى قاعدة التائهين والمظللين، وهي اوامر غير خاضعة للسؤال أو للمناقشة، وذلك ما يجعل المواجهة مع الارهاب عملية ليست سهلة، وما يجعل الالتزام بفكر الارهاب مهمة سهلة، لا سيّما في مجتمعات متنوعة منغلقة تسودها ثقافة عتيقة تجرم التنوع وتحتقر الرأي الآخر المختلف[2].

(1) حنة أرنت، دراسات في جدل السلطة والعنف، إشراف دكتور علي عبود المحمداوي، دار الفارابي، بيروت، ط3، 2013.

(2) فارس كمال نظمي، مقالات ودراسات في الشخصية العراقية 2003 ـ 2008، دار ميديا، السويد، 2009.

أن فكر الارهاب يتطلب خضوعاً كاملاً، وجموداً في تفسير النصوص، وتغييب للعقل، واتهاماً بالهرطقة أن لم يكن بالخيانة لمن يؤمن بالحوار، وتقسيم العوالم إلى دارين دار الايمان ودار الكفر، ولا شك إن مجتمعاتنا حافلة بمواريث ثقافية وسلوكيات عملية تشيع مختلف صنوف الظلم والجور، ومختلف صنوف الاحتقان ومختلف صنوف الفشل في استيعاب الملايين من الشباب، الأمر الذي خلق بيئة خصبة وملائمة لاستقطابهم من قبل التكفيرين.

إن الارهاب سلوك مدمر، وعمل تآمري تتأتى أوامره من قمة أمراء القتل السرية إلى قاعدة التائهين والمظللين

وفي سياق البحث عن مسببات الارهاب لا يمكن تناسي نهج الاقصاء الحاصل عن جمود في تفسير النص، والاحتكام إلى الخرافة وتسفيه العلم والبيئة المجتمعية الهشة والتدخلات الخارجية والفساد العابث بالمال العام، إن الجهات الاقصائية والفئات المتطرفة، كانت وما زالت تنظر إلى الآخر

المختلف عنها، وكأنه «نبت شيطاني» أو «بضاعة مستوردة يحل إراقة دمه»[3].

(3) علي عبود المحمداوي، العنف يالشمولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2014.

وفي مواجهة التطرف والارهاب نصبح بإزاء مشروعين هما: مشروع تغليب السيف على القلم وسد أبواب الاجتهاد والفكر، يقابله مشروع تغليب القلم على السيف وفتح النوافذ والابواب للهواء النقي. وإن مواجهة الارهاب ينبغي أن تكون حاسمة، والانتصار فيها يتم بدحر السيف لصالح القلم، وهزيمة فكر الانغلاق، وتفتح الآفاق للعطاء والابداع، بمعنى أدق أن مواجهة الارهاب تحتاج إلى ولوج عصر تنوير جديد، تشارك فيه القوى الواعية والمبدعة لإزالة العطب المعرفي، وتجريم اشاعة الكراهية والعمل على تعميق روح التسامح والاختلاف، فذلك وحده يخلق البيئة الملائمة لمنع انتشار التطرف والارهاب.

مواجهة الارهاب تحتاج إلى ولوج عصر تنوير جديد، تشارك فيه القوى الواعية والمبدعة لإزالة العطب المعرفي

ومع التسليم بأن الحلول الأمنية والمعالجات العسكرية، هي أمر لا مفر منه في أولوية المواجهة الكبرى مع الارهاب والارهابيين، فأن تدابير أخرى غير عسكرية مطلوبة أفضلها التدبير السياسي المتمثل بالديمقراطية، ثم المزيد من الديمقراطية بمفهومها النهضوي الشامل، أي الديمقراطية القائمة على قاعدتي حكم الشعب بواسطة القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية. فإذا كان الارهاب تدمير، فالديمقراطية تعمير، واذا كان الارهابيون داء فالديمقراطيون دواء.

ثالثاً: المعقول والمسؤول

لا يمكن قطع حاضر العراق وبلدان المنطقة الانتقالي الاشكالي عن الماضي الشمولي الفاشي السيئ، وعن المستقبل التعددي الديمقراطي الصعب التحقيق، فهذا الحاضر يرجح ثقل كفة الهزائم والتراجع على حساب الانتصارات والتقدم، ويشهد صعود منسوب الارهاب والعنف والتناحر على حساب التعاون والتسامح والسلم المدني[4]، وفي العراق بشكل خاص نشهد اليوم صراع مشروع وطني عراقي، ينبغي أن لا يكون مبعثر، في قبال مشروع ارهابي فاشي غير مبعثر ومدعوم مالياً وعسكرياً واعلامياً، من قبل انظمة وتنظيمات اقليمية وسياسياً من قبل النفعية الدولية الغربية واستخبارياً من قبل التوسعية الإسرائيلية.

(4) كريستيان بارينتي، مدار الفوضى تغيير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة سعد الدين خرفان، عالم المعرفة، الكويت، 2014.

والذي يحصل في العراق لا يحتاج إلى دم بارد يفسر ويعالج، ولا يحتاج إلى دم حار يفسر ويعالج، بل يحتاج إلى عقل معقول يفسر وإلى تدبير مسؤول، فما هي مواصفات التفسير المعقول والحل المسؤول لما يحصل في العراق؟.

نشهد اليوم صراع مشروع وطني عراقي، ينبغي أن لا يكون مبعثر، في قبال مشروع ارهابي فاشي غير مبعثر ومدعوم مالياً وعسكرياً واعلامياً

إن العقل المسؤول يفسر ما يحصل في العراق، ليعود بما يحصل إلى اسباب سياسية بامتياز، تفيد أن ادارة الحكم بمعظم شخوصها وأغلب مؤسساتها، لم تكن موفقة أن لم نقل فاشلة في اداء مهامها، إذ أن العلاقة بين الشركاء السياسيين كانت علاقة حادة وليست مرنة.. تناحرية وليست تنافسية.. انفعالية وليست تفاعلية.. الخ، وتلك مقدمات كانت وما زالت سيئة تؤدي بالتالي إلى نتائج أكثر سوءاً، كما أن تلك الاسباب السياسية الصرف المتأتية عن تلك العلائق السياسية غير السوية، قدمت بمجانية حواضن لجماعات المشروع الارهابي الفاشي وداعميه الاقليميين والدوليين.

هذا عن التفسير المعقول... أما عن الحل المسؤول فنقول من حيث المبدأ ينبغي أن يكون حلاً سياسياً، يخرج عن عقل مسؤول ولا يخرج عن عقول ذوي الدم البارد من الخارج الدولي، ولا عن عقل ذوي الدم الفاسد من الخارج الاقليمي، غير المبالين بنزيف الدم العراقي الطاهر، والذين لا يحسنون سوى اطلاق المبادرات الوردية التي تتمناها نفعيتهم المعهودة أو احقادهم الظلامية.

إما حقيقة الحل المسؤول فأن صانعيه هم من يميزون ما بين الخصم الرئيسي والخصوم الثانويين للعراق، وتجربته الديمقراطية التي نريدها تجربة مسلحة بالدستور والقانون، ومحمية بالجيش والقوى الأمنية، فالخصم الرئيسي يتمثل اليوم وغداً بمشروع الجماعات الارهابية الفاشية وداعميه الاقليميين والدوليين، وهذا الخصم الذي مارس الارهاب بكل ضروبه لا يمكن التعامل معه، إلا بمجموعة تدابير أولها التدبير العسكري لتأتي بعد دحره، تدابير أخرى سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لمنع عودته وانتشاره.

أن ادارة الحكم بمعظم شخوصها وأغلب مؤسساتها، لم تكن موفقة أن لم نقل فاشلة في اداء مهامها

عليه فأن التفسير المعقول يتمثل بالتأكيد على أن اسباب ما

المؤسسة العسكرية الاتحادية العراقية هي المؤسسة المستهدفة من قبل ثالوث المشروع الارهابي الفاشي النفعي الصهيوني

يحصل في العراق، هي اسباب سياسية بامتياز، إما الحل المسؤول فإنه الحل الذي ينبغي أن يبدأ بالتدبير العسكري، الذي لا يمكن إن تتولاه وتقوده غير المؤسسة العسكرية العراقية، بكل منظوماتها وصنوفها على امتداد أرض ومياه وسماء العراق. إن هذه المؤسسة العسكرية الاتحادية العراقية هي المؤسسة المستهدفة من قبل ثالوث المشروع الارهابي الفاشي النفعي الصهيوني، المعادي للديمقراطية على طريقة استهداف المؤسستين العسكريتين الوطنيتين في سوريا ومصر، بوصفها أهم القلاع الوطنية التي اردناها في العراق، إن تكون وتبقى أمتن الاسوار لحماية المسار الديمقراطي وحرية الوطن والمواطن.

رابعاً: الاخوة المنسية

يعيش العراق صراعاً وجودياً بين مجموعة مشاريع وخطابات متناقضة

يعيش العراق صراعاً وجودياً بين مجموعة مشاريع وخطابات متناقضة، نخشى بالنتيجة أن تكون المشاريع والخطابات ذات المضامين الديمقراطية الوطنية الانسانية، في قبور التناسي وغياهب النسيان، فخطاب المصداقية الاعلامية المحلية والاقليمية والدولية يتراجع امام خطاب الاستخباراتية الالكترونية الاعلامية التضليلية. وخطاب الوطنية تتقهقر غلبته امام خطاب العدمية الوطنية. وخطاب الديمقراطية يتم ثلمه تارة، أو يتم الالتفاف عليه من قبل ادعياء الديمقراطية تارة أخرى، أو يراد الغائه من قبل الجماعات الارهابية الفاشية المتأسلمة تارة أخرى[5].

إما خطاب الدستور والدستورية يراد له، بالقول لا بالفعل، إن يحترم ويتم الالتزام به، في الوقت نفسه يراد له، بالفعل لا بالقول، أن يطمر ويدفن ليغطى بخطاب التوافق والتوافقية.

في سياق احترام الدستور والالتزام بالدستورية فأن كل شريك في العملية السياسية من حقه، في أطار التنافس السياسي بين الشركاء، إن يعرض مطالبه السياسية ويلوح بأوراقه المطلبية بسقوف عالية أو واطئة، من دون أن يكون له الحق بفرضها، وهذا ينطبق على كل الشركاء بما في ذلك الشريك الكوردستاني في العملية السياسية. فالشريك الأخير له الحق بعرض وليس بفرض مطالبه، انطلاقاً من محددين الأول محدد دستوري، كونه شريكاً

(5) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003، دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 2014.

أساسياً يقر باحترام الدستور والالتزام بالدستورية من جهة، والثاني محدد سياسي مجتمعي تأريخي كونه طرفاً من طرفي الاخوة العربية الكردية.

فهل هناك خشية من أن يكون خطاب احترام الدستور والالتزام بالدستورية وخطاب الاخوة العربية الكوردية من بين قضايانا المنسية؟

نعم إن انجاز مستلزمات تطبيق المادة 140 من دستور العراق لعام 2005 قد تعثر، كحال تعثر الكثير من الاولويات الدستورية التي كان ينبغي أن تنجز ولا تتعثر. منها على سبيل المثال لا الحصر (قانون الاحزاب السياسية ـ قانون المحكمة الاتحادية ـ مؤسسة مجلس الخدمة ـ النظام الداخلي لتنظيم عمل مجلس الوزراء ـ قانون مجلس الاتحاد. . . الخ).

بيد أن المادة 140 وكذلك الأولويات الدستورية المتعثرة الانجاز ينبغي إلا تفرض أو تنجز بآليات غرائبية. عليه فأن (فنتازيا) انجاز المادة 140 بطريقة الفرض وليس العرض، تفسر على أنها انجزت لأن المرحلة الأولى لإنجازها، والمتمثلة بمرحلة (حل وتسوية نزاعات الملكية في المناطق المتنازع عليها)، انجزتها الجماعات الارهابية الفاشية المتأسلمة، عندما دخلت الموصل وتكريت وبعض مناطق ديالى وكركوك؟! وهو انجاز غرائبي.

التفسير الغرائبي ينصرف إلى عد زيارة السيد رئيس اقليم كوردستان إلى كركوك، وبعض المناطق في الموصل وتصريحاته هي البديل للاستفتاء أو هي الاستفتاء ذاته

إما المرحلة الثانية لإنجاز المادة 140 والمتمثلة بـ (انجاز التعداد والاحصاء السكاني في كل انحاء العراق)، تفسر على أنها انجزت على يد عدادين واحصائيين دواعش مسلحين، كان تعدادهم واحصائهم التهجير والتدمير والقتل والابادة في الموصل أولاً، وعلى امتداد مناطق الشريط الحدودي المتنازع عليه من ديالى وحتى الموصل مروراً بكركوك؟!، وهذا تفسير غرائبي لإنجاز المرحلة الثانية.

إما المرحلة الثالثة لإنجاز المادة 140 والمتمثلة بـ (الاستفتاء) في المناطق المتنازع عليها (مدن وقصبات)، وهي مرحلة لم تتم بعد فأن التفسير الغرائبي ينصرف إلى عد زيارة السيد رئيس اقليم كوردستان إلى كركوك، وبعض المناطق في الموصل وتصريحاته هي البديل للاستفتاء أو هي الاستفتاء ذاته؟! وهذا تفسير غرائبي لإنجاز المرحلة الثالثة.

هذا البوح يخص حرصنا الحقيقي لا المزيف، على ضرورة عدم تخطي احد احترام الدستور والالتزام بالدستورية. بقي علينا التذكير بضرورة حرص الجميع على عدم التفريط بالمحدد الثاني المتمثل بالأخوة العربية الكردية، التي نخشى أن تصبح قضية من قضايانا المنسية، اذا ساء التفسير الغرائبي لإنجاز المادة 140 وفق التصورات اعلاه.

وهنا نحن ندرك جيداً أن المحور الكردي، بوصفه الشريك الاساس في نشأة ومسار ومستقبل العملية السياسية، من حقه إن يلوح بورقة سياسية لا يريد ولا يمكن أن يستخدمها عسكرياً، هي ورقة حضوره العسكري على امتداد شريط المناطق المتنازع عليها (مدن وقصبات) من ديالى حتى نينوى مروراً بكركوك. فإذا انهزمت الجماعات الارهابية الفاشية المتأسلمة، فأن هذا الحضور الكردي العسكري، هو الذي حمى أرض وأهل هذا الشريط جميعاً. وهذا تفسير غير غرائبي ومقبول.

ولكن أن لم تهزم هذه الجماعات فأن الحضور العسكري الكردي، وهو لم يواجه حتى الآن هذه الجماعات خارج الشريط ويدير ظهره لها، فأن التفسير الغرائبي ينصرف إلى أن النأي بالنفس، هو أكثر من مقدمة لإعلان دولة كوردستان المستقبلية. في حين يرى التفسير غير الغرائبي، الحريص فعلاً على الأخوة العربية الكردية في أطار عراق اتحادي مدني ديمقراطي، يرى المجهول لمستقبل هذه الدولة التي ستكون بين أربعة اطراف، لا وجود لصديق بينهم لهذه الدولة. فالطرف التركي يسعى إلى تقديم الغالي والنفيس الآن وحتى اعلان الدولة، وبعد ذلك سيكون الخصم الأول لها. إما ايران وسوريا ودولة العراق فأنها لا تريد الآن دعم هذا المطلب، وسيتحولو لثلاثية اعداء بعد فرض تطبيقه[6].

(6) رباح مَجِيدٌ الهيتي، انهيار سلطة الدولة في العراق، دار العرب، دمشق، 2010.

خامساً: نوابنا يمددون والدواعش يتمددون

قبل عام 2003 شهد العراق العمى في العملية السياسية، حيث استحوذ المستبد على مفاتيحها ومغاليقها، وانتزع روحها وفرض أمنها وحدد مساراتها، وذهب إلى نهايتها بتسليم ادارة شؤون العباد إلى غرباء عن البلاد. نعم إن هؤلاء الغرباء ازهقو الباطل (الاستبداد)، بيد أنهم لم يحرصوا على احقاق الحق (بناء الدولة المدنية الديمقراطية)، فأنسحبوا / انهزموا لتصاب العملية السياسية بجملة عورات سبق أن لخصنا عناوينها بـ

(عوز تشريعي ـ عوق مؤسساتي ـ عجز خدمي ـ عقم انتاجي ـ عبث بالمال والأمن الاستهلاك العام ـ عطب معرفي).

وبعد استفحال مشروع دولة التخلف الداعشية المتأسلمة، وتمددها في نينوى ومناطق عراقية أخرى، وانطلاقاً من العور في الرؤية لدى ساسة الصدفة ظهرت لنا عورات أخرى... فالبعض من ساستنا يتصرف كمن يريد إن يستعد لحفلة رقص(استفتاء) في غرفته، بينما غرف اخوته في البيت نفسه تحترق!!

ومجلس النواب الجديد كما القديم، لا يريد أن يجيد توظيف قدراته وقوته الدستورية، بسبب غلبة الثقافة والشخصية التنفيذية على الثقافة والشخصية النيابية لدى النواب من جهة، وبسبب غلبة توافقية فرسان المحاصصة الواقفين بعناد، قبال بعضهم البعض على حساب السياقات والتوجيهات الدستورية من جهة أخرى!!!

وهناك عورة أخرى هي عورة شخصنة المناصب السيادية، بدلاً من تنصيب المؤسسات السيادية، فالدستور في مواده المرقمة (55، 70، 76) نصت على ضرورة تنصيب رؤساء المؤسسات السيادية الرفيعة (رئاسة مجلس النواب ـ رئاسة الجمهورية ـ رئاسة مجلس الوزراء)، بينما ساستنا منشغلين بالعبث بأولويات التوقيتات الدستورية، عبر تمسكهم بـ(السلة الواحدة). فمن باب المعاندة السياسية ترهن تلك الجهة تقديم مرشحها لرئاسة مجلس النواب، بشرط تقديم الجهات الأخرى مرشحيها للمناصب السيادية الرفيعة الأخرى.. ومن باب المعاندة السياسية ذاتها ترهن حضورها جلسة المجلس بشرط معرفة مرشحي الجهات الأخرى... وهكذا يعتاش ساستنا على بدعة الرهن السياسي منطلقين من رؤية عوراء مفادها (نوابنا يمددون والدواعش يتمددون).

من هي داعش؟ أنها جوقة جماعات، عندها الظلم عادة، والتطرف عبادة، والتخلف ريادة

سادساً: ماهيات غير ديمقراطية

- ما هي المحاصصة؟ أنها نقاوة وسخة أو وساخة نقية.. علماً أن كل عمليات التنقية تنشد النظافة باستثناء تنقيتان هما التنقية المذهبية الطائفية، فهي نقاوة وسخة وليست نظيفة، وكذا الحال للتنقية القومية العنصرية،

وفي العراق قامت النقاوة غير النظيفة هذه على مستوى القمة السياسية (المحاصصة)، وتقوم النقاوة غير النظيفة على مستوى القاعدة اجتماعياً، بتنقية مدن مذهبياً (كما حصل في الموصل مثلاً)، وتنقية مدن أخرى قومياً (كما حصل في كركوك مثلاً)...

- ماهي الجامعة العربية؟ أنها منظمة اقليمية دولية تمارس وظيفة الادانة (الادانة رفاهية المتفرج) بعض الاحيان، أو وظيفة السكوت في أكثر الآحيان، لتصبح في كل الآحيان منظمة غير نافعة لأهل بلدانها، عندما تتخذ قرارات ايجابية معهم أو لتصبح منظمة ضارة لأهل بلدانها عندما تتخذ قرارات سلبية عليهم...

- ما هو مؤتمر عمان لـمعارضي العملية الديمقراطية «ممثلي» المكون السني في العراق؟ إنه فعالية من فعاليات مشروع التطرف والتخلف في المنطقة، التي شهدت ربيع العبث كما نسميه نحن أو «ربيع المغفلين» كما يسميها الكاتب المغاربي الريتي[8].

(7) حسن العلوي، العراق الأمريكي، مكتبة الصدر، ايران، ط5، 2005.

(8) أمام عبد الفتاح، الطاغية، عالم المعرفة، الكويت، 1994.

- من هي داعش؟ أنها جوقة جماعات، عندها الظلم عادة، والتطرف عبادة، والتخلف ريادة، اتفقت أن تسمي نفسها (داعش)، عنوان فاقع لمشروع التطرف والتخلف في المنطقة... وتعد الادارة الأمريكية عرابة هذا المشروع، إما ترويكا دعم المشروع فأنها تتمثل بـ (اسرائيل ـ تركيا ـ السعودية ـ قطر)...

- من هي إسرائيل؟ أنها دولة تريد أن تكون نقية دينياً، وتحاط بدويلات نقية مذهبياً، وتمارس احتلال لحظوي وعدوان يومي واستغلال أبدي لفلسطين.

- من هي تركيا؟ أنها بلاد **العثمنة قراطية** (حكم آل عثمان) الجديدة، المحكومة بالاردوغانية الداعمة للإخوان قراطية (حكم اخوان المسلمين) في المنطقة العربية.

- من هي السعودية؟ أنها بلاد **العائلة قراطية** (حكم عائلة آل سعود)، مثلها مثل حكم عائلة آل نهيان وآل خليفة وآل الصباح... الخ.

- من هي قطر؟ أنها قزم بشهية عملاق!!

من هي إسرائيل؟ أنها دولة تريد أن تكون نقية دينياً، وتحاط بدويلات نقية مذهبياً

● من هي أمريكا؟ أنها بلاد تقول اداراتها للآخر البراني: (أفعل ما تريد لأنك تفعل ما نريد)، على حد تعبير (نعوم تشومسكي) في كتيب له يحمل عنوان «أمريكا بلاد العم سام»[9].

(9) فؤاد قاسم الامير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، مؤسسة العد للدراسات والنشر، بغداد، ط2، 2005.

سابعاً: محاربة الارهاب مهمة ديمقراطية

هل التمسك بالديمقراطية هو المفكك الفاصل للرابط الارهابي بين داعش واسرائيل؟ وهل انتصار الديمقراطية هي الدواء للشفاء من داء ثلاثية الارهاب والتخلف والتطرف؟ لأن المستقبل يعني بالنتيجة الديمقراطية، فأن مهمة الديمقراطيين هي مهمة مستقبلية. وفي الأزمنة المعاصرة تتوزع مسارات كل مجتمع سياسي على ثلاث فترات هي: فترة الماضي وفترة الحاضر ثم فترة المستقبل. الفترتان الأولى (الماضي) والثانية (الحاضر) تحتضنان سيئات وحسنات.

وفي هذا المجتمع السياسي المعاصر أو ذاك، هنالك مجموعات مجتمعية تقدس الماضي بحسناته وسيئاته، وتتوق إلى عودته مع الرفض وربما العداء للحاضر بحسناته وسيئاته، تقابلها مجموعات مجتمعية تقدس الحاضر بحسناته وسيئاته وتتمسك به، مع الرفض وربما العداء للماضي بكل حسناته وسيئاته[10].

(10) طيب تيزيني، من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني، دار جفر للدراسات والنشر، دمشق، ط2، 2002.

إن هذا التقديس المتبادل والرفض أو العداء المتبادل، يعطل مسار الفترة الثالثة (يعطل المستقبل) في حياة هذا المجتمع السياسي أو ذاك. ويجعل من المجموعات المجتمعية المستقبلية بإزاء مهمة صعبة، هي مهمة صناعة مستقبل خال من سيئات الماضي والحاضر من دون التخلي عن حسناتهما.

إما أفضل حسنات المستقبل فهي حسنة الديمقراطية، بحكم أن الأخيرة هي (عمل ونظر) إلى المستقبل بينما يظل (عمل ونظر) ممن يقدسون الماضي هو الماضي فقط، كذلك يظل (عمل ونظر) مقدسي الحاضر هو الحاضر فقط.. إما مقدسي المستقبل فأنهم لا يعرفون سوى (العمل والنظر) إلى المستقبل ومن أجله..

أبشع سيئات ماضي مجتمعات المنطقة العربية، هو التخلف وابشع سيئات حاضرها هو التطرف وحاصل جمعهما يعني الارهاب

ولعل أبشع سيئات ماضي مجتمعات المنطقة العربية، هو التخلف وابشع سيئات حاضرها هو التطرف وحاصل

جمعهما يعني الارهاب، وما هدف المشروع الصهيوني ـ الداعشي سوى تكريس التخلف ونشر التطرف في المنطقة.

أن العدوان الاسرائيلي الارهابي المجنون على البشر والحجر في غزة المحاصرة، لا يمثل قوة بقدر ما يعبر عن توحش العاجز، بإزاء ضربات ومفاجآت وابداعات المقاومة الوطنية الفلسطينية الحرة المستقلة عن صناع القرار في العالم.

وفي حسابات المستقبل سنبقى نقول: مثلما لا مكان في فلسطين المستقبل لمن لم يشارك برد العدوان الاسرائيلي ومشروعه الاستيطاني المتوحش، فلا مكان في عراق المستقبل لمن لم يحارب داعش ومشروعها الارهابي التكفيري المتخلف.

اخيراً فأن قضية فلسطين مع الرد على العدوان الارهابي الصهيوني ودحره هي قضية ديمقراطية. وإن القضية العراقية مع محاربة داعش الارهابية ودحرها هي قضية ديمقراطية. عليه فأن محاربة الارهاب، أينما كان، هي مهمة ديمقراطية.